

Distr.: General
8 May 2023
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة

الدورة العاشرة

جنيف، 17-19 تموز/يوليه 2023

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

التنسيق والرقمنة كوسيلة لتيسير التجارة المتسارع والذكي مناخياً

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز

تقدمت إصلاحات تيسير التجارة أشواطاً كبيرة خلال السنوات الأخيرة، لا سيما مع دخول اتفاق تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية حيز النفاذ في شباط/فبراير 2017، ومع تضمين العديد من الاتفاقات التجارية الإقليمية، مثل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، أحكاماً محددة لتيسير التجارة. ويُعدّ تنفيذ إصلاحات تيسير التجارة مهمة صعبة، كما يتضح من التجارب المكتسبة من الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة. وعلى وجه الخصوص، يُطلب من البلدان النامية والاقتصادات الضعيفة، مثل أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، أن تعالج العديد من المسائل المتعلقة بتنفيذ تيسير التجارة في آنٍ معاً، لأنها كثيراً ما تتطرق في إصلاحات تيسير التجارة من المراحل الأولى، ومن ثم تجد نفسها أمام ضرورة اكتساب المعرفة، واتخاذ قرارات تتعلق بالسياسة العامة والتنفيذ، فضلاً عن ضرورة إيجاد التمويل اللازم فيما يتصل بجميع القضايا المطروحة في إطار زمني قصير نسبياً.

وتعرض هذه المذكرة بعض القضايا الرئيسية الناشئة في تنفيذ إصلاحات تيسير التجارة، لا سيما فيما يتعلق بالتحديات التي تواجهها البلدان أثناء تنسيق الإجراءات التجارية ورقمنتها، فضلاً عن التحديات الناشئة نتيجة لأزمة سلاسل التوريد الأخيرة. وكما لوحظ خلال الجائحة، يمكن أن تكون الأزمات مدمرة ولكنها في الوقت نفسه تعمل كمسرّعات للتنفيذ، نظراً للحاجة إلى التنسيق والرقمنة، فضلاً عن تنفيذ حلول مبتكرة لتيسير التجارة ربما كان من الصعب تنفيذها في السابق بسبب العقوبات السياسية أو البيروقراطية.

والخبراء مدعوون إلى التفكير في مختلف الضرورات المتصلة بتيسير التجارة، وإلى تقديم توصيات بشأن أفضل السبل للمضي قدماً، وتحديد مجالات العمل ذات الأولوية، وتحديد دور الجهات صاحبة المصلحة المعنية، بما فيها الجهات القطاعية والحكومية، والشركاء في التنمية ذوو الصلة.



أولاً - مقدمة

ألف - تيسير التجارة والتنمية

1- تُعدّ إصلاحات تيسير التجارة ضرورية لمساعدة البلدان على الاندماج في سلاسل التوريد وسلاسل القيمة الدولية، ولا سيما البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. ويهدف اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة إلى معالجة هذه المسألة وتنسيق الإجراءات على الصعيد العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، ضُمّن العديد من الاتفاقات التجارية دون الإقليمية والإقليمية أحكاماً تتعلق بتيسير التجارة، بما في ذلك، على سبيل المثال، اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، التي صدقت عليها 46 دولة من أصل 54 دولة موقعة حتى شباط/فبراير 2023. ودخل اتفاق تيسير التجارة حيز النفاذ في عام 2017، وهو اتفاق ملزم يهدف إلى تبسيط وتحديث وتنسيق الإجراءات الجمركية وغيرها من التدابير ذات الصلة في التجارة الدولية، للحد من التأخيرات البيروقراطية، بغية خفض تكاليف التجارة وتعزيز التدفقات التجارية في نهاية المطاف. ويتضمن الاتفاق أحكاماً بشأن تبسيط وترشيد الإجراءات الجمركية، وبشأن تحسين التعاون بين الجمارك والسلطات الأخرى ذات الصلة، وبشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وبموجب الاتفاق، يتعين على كل عضو في منظمة التجارة العالمية أن ينشئ لجنة وطنية لتيسير التجارة تكون مسؤولة عن تنفيذ الاتفاق وعن التنسيق مع الوكالات الأخرى المعنية والجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة. ويُطلب من الأعضاء أيضاً نشر معلومات عن الإجراءات المتصلة بالتجارة وإنشاء نظم النافذة الوحيدة لتيسير التجارة.

2- وفوائد تيسير التجارة متعددة وتطبق في كل من القطاعين العام والخاص. ويمكن القول إن تنفيذ إصلاحات تيسير التجارة يعود بالفائدة على الأعمال التجارية، وإن الأعمال التجارية والتجار يحققون فوائد من حيث زيادة القدرة على التنبؤ بالعمليات وسرعتها وانخفاض تكاليف المعاملات، مما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق العالمية. غير أن الوكالات العامة المسؤولة عن إجراءات الاستيراد والتصدير والمرور العابر تستفيد أيضاً من حيث تعزيز تحصيل الضرائب والرسوم، وتحسين استخدام الموارد، وزيادة امتثال التجار. ويمكن أن يؤدي تيسير التجارة، إذا نُفذ تنفيذاً سليماً، إلى زيادة فعالية الخدمات والضوابط الحكومية، ويساعد في الوقت نفسه على الحد من خطر الفساد. وتساهم الفوائد مجتمعة في التنمية الاقتصادية وتساعد في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة.

3- وفي الفترة التي سبقت اعتماد اتفاق تيسير التجارة ودخوله حيز النفاذ، قُدِّمت تنبؤات مختلفة بشأن الفوائد الاقتصادية العامة لتنفيذه. فعلى سبيل المثال، قَدَّرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن تخفيضات التكاليف في التجارة الدولية يمكن أن تصل إلى نحو 13 في المائة في البلدان المنخفضة الدخل، و14 في المائة في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، و13 في المائة في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا. ومن حيث التدفقات التجارية، توقعت منظمة التجارة العالمية في عام 2015 زيادات تتراوح بين 2 و2,7 في المائة، وفي عام 2023، سُجلت زيادات بنسبة 1,17 في المائة؛ ووضعت أيضاً تنبؤات فيما يتعلق بالمكاسب من حيث الناتج المحلي الإجمالي (انظر الجدول). وكان النمو الإجمالي في التجارة الدولية مدفوعاً أساساً بالنشاط في أقل البلدان نمواً. ومن الناحية النقدية، تقدر منظمة التجارة العالمية أن تنفيذ الاتفاق، في العامين الأولين، أدى إلى زيادة قدرها 231 مليار دولار في التجارة الدولية، وخاصة في الزراعة. والسبب الرئيسي لانخفاض مستويات الزيادة في التدفقات التجارية والناتج المحلي الإجمالي في عام 2023، مقارنة بالتقديرات المقدمة في عام 2015، هو الإمكانيات الكبيرة

غير المستغلة في تنفيذ الاتفاق، بسبب الجداول الزمنية لتنفيذ الالتزامات على الصعيد الوطني؛ ولذلك من المتوقع أن نشهد مساراً تصاعدياً فيما يتعلق بالآثار بعد مواصلة التنفيذ⁽¹⁾.

اتفاق تيسير التجارة: أثر التنفيذ على التجارة الدولية (نسبة مئوية)

سنة التنبؤ أو التقدير	زيادة التدفق التجاري	مكاسب الناتج المحلي الإجمالي
2015	2,73-2,06	0,54-0,34
2018	0,6	0,41-0,04
2019	0,2	0,15
2023	1,17	0,12

المصدر: منظمة التجارة العالمية، 2023.

باء - الروابط بين تيسير التجارة وأزمة سلاسل التوريد

4- تسلط أزمة سلاسل التوريد الحالية الضوء على أهمية تدابير تيسير التجارة الفعالة والموثوقة. وقد أفرزت الجائحة عدداً من التحديات في التجارة العالمية وسلاسل التوريد، بما في ذلك ما يتعلق بإغلاق الحدود، وانخفاض حركة الشحن الجوي والبحري، وتعطل الإنتاج والنقل. وتفاقت التحديات بسبب الحرب في أوكرانيا وعوامل أخرى مثل إغلاق قناة السويس في عام 2021، مما أدى إلى ازدياد الموانئ ونقص الحاويات وتقلبات كبيرة في الأسعار.

5- ويمكن أن تساعد تدابير تيسير التجارة في التخفيف من حدة هذه التحديات عن طريق تبسيط الإجراءات الجمركية، وتقليل أوقات الانتظار والتكاليف المرتبطة بالمعاملات عبر الحدود، وتحسين كفاءة وموثوقية العمليات اللوجستية وعمليات سلسلة التوريد. ويمكن أن يساعد استخدام الوثائق الرقمية ونظم النافذة الوحيدة، على سبيل المثال، في تقليل أوقات الانتظار والتكاليف المرتبطة بالتخليص الجمركي، ويمكن أن يساعد اعتماد معايير وإجراءات منسقة في الحد من تعقيد التجارة عبر الحدود. غير أن العديد من البلدان، ولا سيما البلدان النامية، تفتقر إلى الهياكل الأساسية والقدرة المؤسسية اللازمة لتنفيذ تدابير فعالة لتيسير التجارة. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تأخيرات وعدم كفاءة في التجارة عبر الحدود، ومن ثم يفاقم أثر الاضطرابات في سلاسل التوريد.

6- وتبرز أزمة سلاسل التوريد أيضاً الحاجة إلى زيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية لتيسير التجارة وبناء القدرات، ولا سيما في البلدان النامية. ويشمل ذلك الاستثمار في الهياكل الأساسية للتجارة الرقمية، مثل العمليات الجمركية ونظم التجارة الإلكترونية ونظم النافذة الوحيدة وأدوات الشفافية، فضلاً عن تدريب موظفي الجمارك وغيرهم من أصحاب المصلحة المشاركين في التجارة عبر الحدود وبناء قدراتهم.

(1) منظمة التجارة العالمية، 2023، اتفاق تيسير التجارة أدى إلى زيادة في التجارة بأكثر من 230 مليار دولار، حسب دراسة جديدة، متاحة في العنوان التالي https://www.wto.org/english/res_e/reser_e/ersd202304_e.htm. انظر أيضاً https://www.wto.org/english/res_e/reser_e/ersd202304_e.htm.

ثانياً - حالة تنفيذ تيسير التجارة والخبرات والدروس المستفادة فيما يتعلق بالتنسيق والرقمنة

ألف - حالة التنفيذ

7- في آذار/مارس 2023، صدق 156 من أصل 164 عضواً في منظمة التجارة العالمية على اتفاق تيسير التجارة وشرعوا في تنفيذه. وصدقت بعض البلدان على الاتفاقية بعد فترة وجيزة من فتح باب التصديق عليها في عام 2014. وبعد 27 شهراً، صدق على الاتفاق عدد من الأعضاء يمثلون نسبة الثلثين المطلوبة ودخل الاتفاق حيز النفاذ في عام 2017. وقد تباطأت وتيرة التصديق منذ ذلك الحين، ولم يصدق سبعة أعضاء بعد على الاتفاق. وتبين بحوث الأونكتاد أن البلدان المتقدمة أكملت في المتوسط عملية التصديق في غضون 359 يوماً؛ والبلدان النامية في غضون 832 يوماً؛ وأقل البلدان نمواً في غضون 1 278 يوماً؛ وبالمثل، وفيما يتعلق بمستوى الدخل، أكملت البلدان المرتفعة الدخل عملية التصديق في غضون 510 أيام؛ والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا في غضون 825 يوماً؛ والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا في غضون 977 يوماً؛ والبلدان المنخفضة الدخل، في غضون 1 385 يوماً. وكانت البلدان العشرة التي صدقت على الاتفاق في وقت مبكر من البلدان المرتفعة الدخل (7) أو البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا (3).

8- وثمة مجموعة أخرى من العوامل التي تؤثر على وتيرة التصديق تتعلق بالأداء التجاري الوطني، بما في ذلك ما يتعلق بسهولة عبور الحدود، والانفتاح التجاري، وصادرات السلع. وفي المتوسط، حصلت أول 20 دولة صدقت على الاتفاق على علامة 81 من أصل 100 في مؤشر "التجارة عبر الحدود" الذي وضعه البنك الدولي، وحصلت آخر 20 دولة صدقت على الاتفاق على علامة 54 من أصل 100.

9- وترتبط درجة مساهمة التجارة الدولية في الاقتصاد الوطني أيضاً بالوقت الذي يستغرقه التصديق على الاتفاق. والبلدان التي صدقت في وقت مبكر لديها اقتصادات أكثر انفتاحاً وتوجهاً نحو التجارة، حيث تبلغ نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط 112 في المائة. أما البلدان العشرين الأخيرة التي صدقت على الاتفاق، فلديها اقتصادات أقل اعتماداً على التجارة، حيث تبلغ نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي 68 في المائة. وقد صدقت البلدان المصدرة الرئيسية على الاتفاق في وقت سابق؛ واحتل أول 20 بلداً صدقت على الاتفاق المرتبة 64 من أصل 220 اقتصاداً، استناداً إلى متوسط حساب قيم صادرات السلع، في حين احتل آخر 20 بلداً صدق على الاتفاق المرتبة 140 من أصل 220.

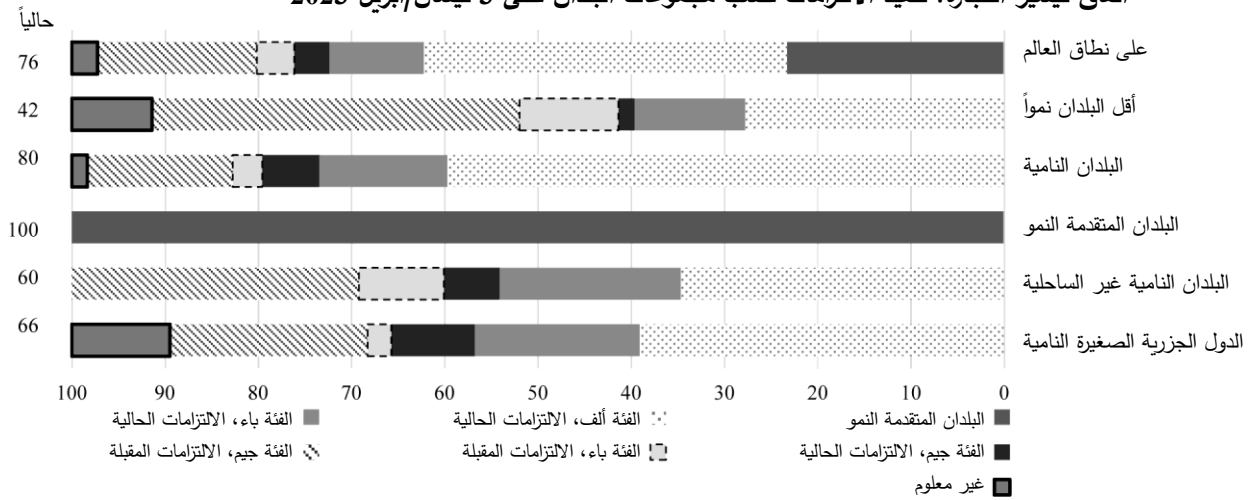
10- وثمة عامل رئيسي آخر يؤثر على وتيرة التصديق، هو الاستقرار السياسي. ويهدف مؤشر "الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب" الذي وضعه البنك الدولي، الذي يعدّ بين مؤشرات الحوكمة العالمية، إلى قياس التصورات المتعلقة باحتمال انعدام الاستقرار السياسي و/أو العنف بدوافع سياسية، بما في ذلك الإرهاب. وفي المتوسط، كان ينظر إلى أول 20 بلداً صدق على الاتفاق على أنها بلدان أكثر استقراراً من الناحية السياسية، حيث حصلت على علامة 68 من أصل 100، وكان ينظر إلى آخر 20 بلداً صدق على الاتفاق على أنها أقل استقراراً سياسياً، حيث حصلت على علامة 35 من أصل 100.

11- وحتى 3 نيسان/أبريل 2023، كانت الإخطارات المقدمة من أعضاء منظمة التجارة العالمية تشير إلى تعهدات بتنفيذ 76 في المائة من الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاق على الصعيد العالمي. بيد أن هناك تفاوتات في التنفيذ بين المجموعات القائمة على الدخل والمجموعات الجغرافية، حسب ما يتبينه الجداول الزمنية لتنفيذ الالتزامات التي قدمها الأعضاء. واعتُبر أن البلدان المتقدمة النمو قد نفذت 100 في المائة من التزاماتها بحلول تاريخ دخول الاتفاق حيز النفاذ. وفي 3 نيسان/أبريل 2023،

كانت معدلات التنفيذ الأخرى المبلغ عنها على النحو التالي: البلدان النامية، ما يقرب من 80 في المائة؛ والدول الجزرية الصغيرة النامية، 65 في المائة؛ والبلدان النامية غير الساحلية، 60 في المائة؛ وأقل البلدان نمواً، 41 في المائة (الشكل 1). ويتضمن الفرع الثاني من الاتفاق أحكاماً بشأن المعاملة الخاصة والتفضيلية تسمح للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً الأعضاء بتحديد تواريخ تنفيذ فرادى أحكام الاتفاق وتحديد الأحكام التي ستتخذ عند تلقي الدعم في مجال المساعدة التقنية وبناء القدرات. وحتى آذار/مارس 2023، وللاستفادة من الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية، وضع جميع الأعضاء تقريباً كل حكم من أحكام الاتفاق في واحدة من ثلاث فئات، حسب درجة الاستعداد للتنفيذ، ويجب على الأعضاء إخطار منظمة التجارة العالمية بجدول التنفيذ الخاصة بهم واحتياجاتهم من المساعدة وفقاً للمواعيد النهائية المحددة للإخطار.

الشكل 1

اتفاق تيسير التجارة: تنفيذ الالتزامات حسب مجموعات البلدان حتى 3 نيسان/أبريل 2023



المصدر: قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية.

1- أقل البلدان نمواً

12- يبعث انخفاض معدل تنفيذ الالتزامات بين أقل البلدان نمواً على القلق، حيث يقدر عموماً أن هذه البلدان ستجني أكبر الفوائد من تنفيذ إصلاحات تيسير التجارة. وتواجه أقل البلدان نمواً عدة تحديات في تنفيذ هذه الإصلاحات، بما في ذلك صعوبات تتعلق بما يلي:

(أ) نقص الموارد. كثيراً ما تفتقر أقل البلدان نمواً إلى الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية اللازمة لتنفيذ الإصلاحات، بما في ذلك، على سبيل المثال، ما يتعلق بالاستثمار في الهياكل الأساسية الجديدة، وتحديث الإجراءات الجمركية، وتدريب الموظفين على العمل بالنظم الجديدة؛

(ب) القدرة المؤسسية المحدودة. كثيراً ما تكون لدى أقل البلدان نمواً قدرة مؤسسية ضعيفة، مما قد يجعل من الصعب تنفيذ الإصلاحات بفعالية، بما في ذلك، على سبيل المثال، الافتقار إلى الشفافية وضعف هياكل الحوكمة؛

(ج) المشاركة المحدودة في التجارة العالمية. لا يشارك العديد من أقل البلدان نمواً إلا بصورة محدودة في التجارة العالمية بسبب عوامل مثل ضعف الهياكل الأساسية ومحدودية فرص الوصول إلى الأسواق، والافتقار إلى المهارات والمعارف المتصلة بالتجارة. وهذا يمكن أن يجعل من الصعب فهم الإصلاحات اللازمة للمشاركة في النظام التجاري العالمي وتنفيذها؛

(د) الإجراءات التجارية المعقدة. لدى العديد من أقل البلدان نمواً إجراءات تجارية معقدة ومستهلكة للوقت، يمكن أن تخلق حواجز أمام التجارة وتعوق النمو الاقتصادي. وقد يكون تبسيط هذه الإجراءات أمراً صعباً، لأنه غالباً ما يتطلب التنسيق بين العديد من الوكالات الحكومية والجهات صاحبة المصلحة؛

(هـ) الافتقار إلى الإرادة السياسية. قد تقترق أقل البلدان نمواً إلى الإرادة السياسية لتنفيذ إصلاحات تيسير التجارة، لأنها قد تُعتبر مسألة ذات أولوية منخفضة في مواجهة تحديات ملحة أخرى مثل تلك المتعلقة بالصحة والفقر والتعليم.

2- البلدان النامية غير الساحلية

13- تواجه البلدان النامية غير الساحلية تحديات فريدة فيما يتعلق بتيسير التجارة، حيث إن الافتقار إلى منفذ مباشر للبحر والاعتماد على بلدان المرور العابر يمكن أن يزيدا من وقت المعاملات التجارية وتكلفتها وتعقيدها. ولذلك، يرتبط تيسير التجارة في أقل البلدان نمواً ارتباطاً وثيقاً بقضايا المرور العابر. لذا، يكتسي تيسير التجارة في موانئ البلدان الساحلية وشبكات الربط بالمناطق الخلفية، بما في ذلك الممرات، أهمية خاصة، لأن تحسين تيسير التجارة يمكن أن يساعد في التغلب على التحديات ودعم التنمية الاقتصادية.

14- وتنفيذ تدابير تيسير التجارة، مثل تلك المتعلقة بتبسيط الإجراءات الجمركية وغيرها من الإجراءات الحدودية، وتحسين الهياكل الأساسية للنقل والممرات، وتعزيز الخدمات المتصلة بالتجارة، كلها عوامل يمكن أن تساعد على تقليل الوقت والتكلفة اللازمين للبلدان النامية غير الساحلية للتجارة مع جيرانها وبقية العالم. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يساعد تحسين الهياكل الأساسية للنقل، بما في ذلك الطرق والسكك الحديدية والموانئ، على تقليل وقت العبور وتكلفته، ويمكن أن يساعد تحسين الإجراءات الجمركية وغيرها من الإجراءات الحدودية في الحد من التأخيرات والتكاليف الإدارية.

15- وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد تيسير التجارة في البلدان النامية غير الساحلية على تنويع أسواق التصدير، وهذا أمر يمكن أن يكون مهماً بالنسبة إلى الاقتصادات الصغيرة التي تعتمد على عدد قليل من السلع الأساسية التصديرية. ويمكن لتدابير تيسير التجارة التي تحسن الوصول إلى المعلومات، مثل بوابات التجارة ونظم النافذة الوحيدة، أن تساعد البلدان النامية غير الساحلية على تحديد الفرص التجارية الجديدة والاتصال بالشركاء المحتملين.

3- الدول الجزرية الصغيرة النامية

16- تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية تحديات فريدة فيما يتعلق بتيسير التجارة بسبب صغر اقتصاداتها وبعدها وسرعة تأثرها بالصدمات الخارجية مثل الكوارث الطبيعية وتغير المناخ. ولذلك من المهم معالجة هذه المسائل بطريقة متكاملة عند التركيز على تحسين تيسير التجارة. وتنفيذ تدابير تيسير التجارة، مثل تلك المتعلقة بتبسيط الإجراءات الجمركية وغيرها من الإجراءات الحدودية، وتحسين الهياكل الأساسية للنقل، وتعزيز الخدمات المتصلة بالتجارة، كلها عوامل يمكن أن تساعد على تقليل الوقت والتكلفة اللازمين للدول الجزرية الصغيرة النامية للتجارة مع جيرانها وبقية العالم. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يساعد تحسين الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك في الموانئ والمطارات والنقل فيما بين الجزر، على تقليل وقت العبور وتكلفته وتحسين الاتصال، بما في ذلك فيما بين موانئ إعادة الشحن.

17- وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد تيسير التجارة في الدول الجزرية الصغيرة النامية على تنويع أسواق التصدير، وهذا أمر يمكن أن يكون مهماً بالنسبة إلى الاقتصادات الصغيرة التي تعتمد على عدد

قليل من السلع الأساسية التصديرية. ويمكن لتدابير تيسير التجارة التي تحسن الوصول إلى المعلومات، مثل بوابات التجارة ونظم النافذة الوحيدة، أن تساعد الدول الجزرية الصغيرة النامية على تحديد الفرص التجارية الجديدة والاتصال بالشركاء المحتملين.

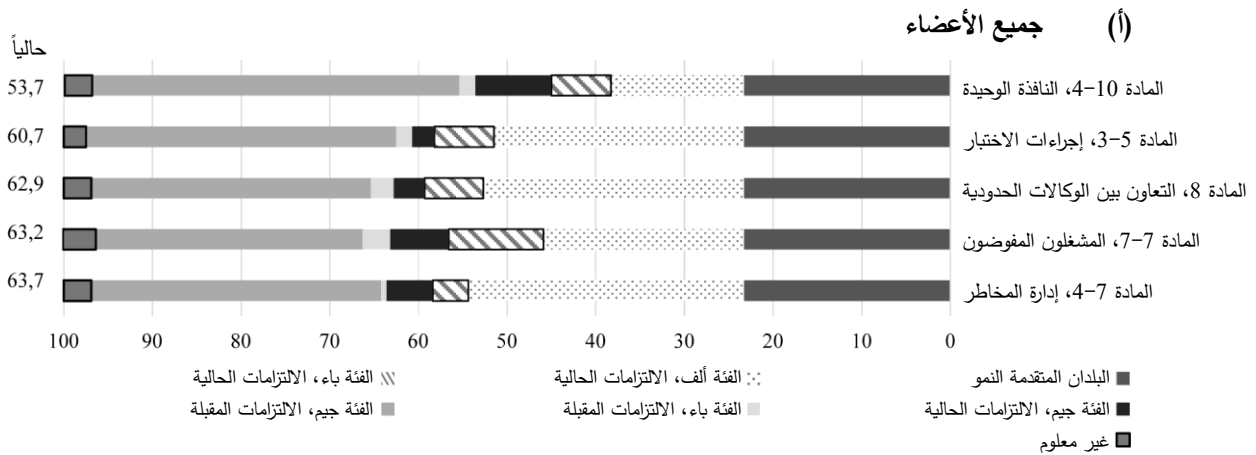
18- وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد تيسير التجارة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وذلك مثلاً بتحسين فرص الحصول على التمويل والخدمات المتصلة بالتجارة وبدعم تطوير سلاسل القيمة استناداً إلى مواردها الثقافية والطبيعية الفريدة.

باء - الخبرات والدروس المستفادة

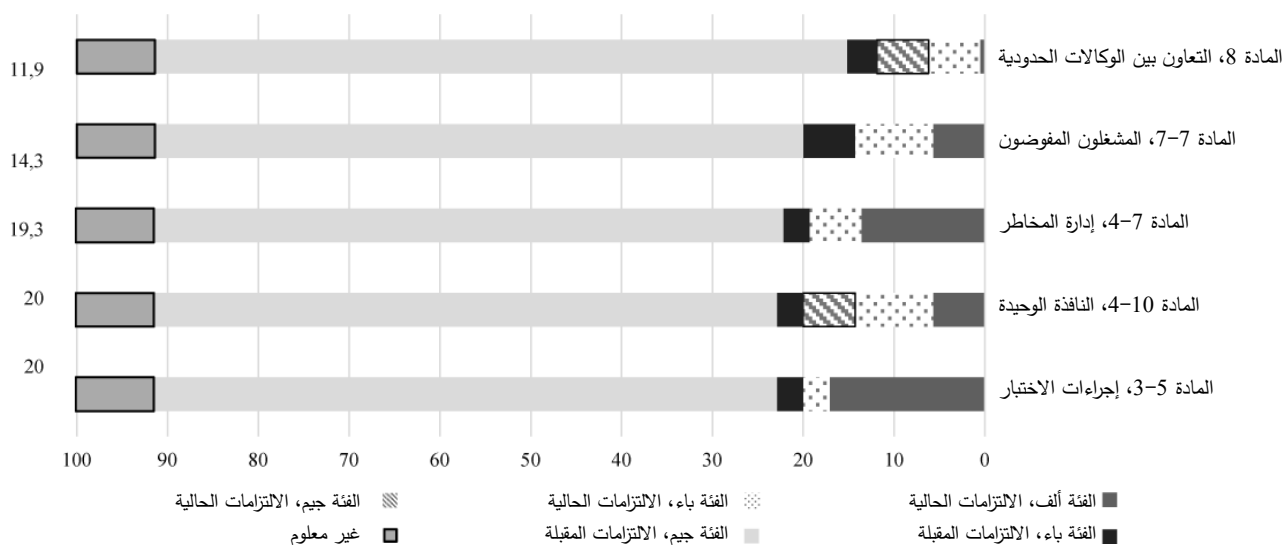
19- تعكس بيانات منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالإخطارات صورة واضحة عن التحديات الرئيسية التي يواجهها الأعضاء في تنفيذ الالتزامات بموجب اتفاق تيسير التجارة. وحتى 3 نيسان/أبريل 2023، كانت التدابير الخمسة الأقل تنفيذاً تتعلق بالقضايا المتصلة بكل من التنسيق والرقمنة (الشكل 2). والمادة 10-4، المتعلقة بإنشاء نافذة وحيدة، هي أقل الالتزامات تنفيذاً، حيث يبلغ معدل التنفيذ نحو 53 في المائة على الصعيد العالمي و20 في المائة بين أقل البلدان نمواً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن 77 في المائة من أقل البلدان نمواً التي قدمت إخطاراً بشأن هذه المادة فعلت ذلك في إطار الفئة جيم، وهو ما يعني أن هذه البلدان طلبت المساعدة في التنفيذ. وبوجه عام، وضعت البلدان جداول زمنية طويلة لتنفيذ هذه المادة، تصل في بعض الحالات إلى عامي 2035 و2040. ويبلغ معدل تنفيذ المادة 8 المتعلقة بالتعاون بين وكالات الحدود نحو 64 في المائة على نطاق العالم و12 في المائة بين أقل البلدان نمواً. وبالإضافة إلى ذلك، طلب 85 في المائة من أقل البلدان نمواً المساعدة في هذا الصدد. وبوجه عام، وضع بعض البلدان جداول زمنية طويلة لتنفيذ هذه المادة، تصل إلى عام 2030. وتشمل التدابير الأخرى التي تُعتبر فيها الأئمة أو الرقمنة أمراً لازماً أو مفيداً التدابير المنصوص عليها في المادة 1-2 بشأن المعلومات عبر الإنترنت، وفي المادة 7-2 بشأن الدفع الإلكتروني، وفي المادة 7-4 بشأن إدارة المخاطر. وقد حددت البلدان، ولا سيما أقل البلدان نمواً، مواعيد نهائية طويلة لتنفيذ هذه المواد وطلبت المساعدة.

الشكل 2

اتفاق تيسير التجارة: المواد التي يبلغ معدل التنفيذ بشأنها أدنى المستويات حسب مجموعات البلدان حتى 3 نيسان/أبريل 2023 (نسبة مئوية)



(ب) أقل البلدان نمواً



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية بشأن اتفاق تيسير التجارة.

ملاحظة: يشمل مصطلح "جميع الأعضاء" البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية (بما فيها البلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نمواً).

جيم - التنسيق

20- وفقاً للمادة 23-2، يتعين على البلدان، عند التصديق على اتفاق تيسير التجارة، أن تنشئ لجنة وطنية لتيسير التجارة، ولا يمكنها تأخير التنفيذ. وتبين قاعدة بيانات الأونكتاد الإلكترونية المتعلقة باللجان الوطنية لتيسير التجارة أن 134 بلداً لديها مثل هذه اللجان⁽²⁾. واستناداً إلى المعلومات التي جمعت من خلال أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات التي يضطلع بها الأونكتاد، أنشأت بلدان عديدة لجاناً وطنية لتيسير التجارة، ولكن هذه اللجان لم تبدأ عملها بعد في كثير من الحالات. وعلى وجه الخصوص، خلال الجائحة، لا سيما في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، لم تتمكن العديد من اللجان من الاجتماع افتراضياً بسبب نقص الهياكل الأساسية المطلوبة. ولذلك، يحتاج العديد من اللجان إلى استئناف أنشطة التنسيق، وقد أدى هذا الوضع بدوره إلى تأخير أعمال التنسيق المتعلقة بتنفيذ الاتفاق في بعض البلدان.

21- ويحدد آخر تحليل أجراه الأونكتاد للجان الوطنية لتيسير التجارة العوامل التي تتسم بأهمية حيوية لاستدامة اللجان ويتمادى في استكشافها⁽³⁾. وتفيد ردود على دراسة استقصائية وردت من 107 بلدان بأن العوامل الأربعة الحاسمة لاستدامة اللجنة هي الالتزام السياسي والدعم الرفيع المستوى (60 في المائة)؛ ومشاركة القطاع الخاص (55 في المائة)؛ والالتزام الأعضاء وارتفاع مستوى مشاركتهم (52 في المائة)؛ والمساعدة المالية والموارد الكافية (49 في المائة)؛ والعوامل الثانوية هي التعاون بين الأعضاء ووجود فهم مشترك وأهداف وثقة متبادلة (39 في المائة)؛ وبناء القدرات (36 في المائة)؛ وانتظام الاجتماعات والتواصل مع الأعضاء (35 في المائة). وبالمقارنة مع النتائج المبينة في دراسة أجراها الأونكتاد في عام 2020،

(2) انظر <https://unctad.org/topic/transport-and-trade-logistics/trade-facilitation/committees-around-world>

ملاحظة: تمت زيارة جميع المواقع الشبكية المشار إليها في الحواشي في نيسان/أبريل 2023.

(3) انظر <https://unctad.org/publication/national-trade-facilitation-committees-quest-sustainability>

يتّضح أن نفس العوامل يُنظر إليها دائماً على أنها ذات أهمية حاسمة لاستدامة اللجان الوطنية لتيسير التجارة. ويُلاحظ أن أهمية إنكفاء الوعي بتيسير التجارة زادت بسبع نقاط مئوية منذ عام 2020.

22- ومن العناصر التي حددها الأونكتاد على أنها أساسية لاستدامة اللجان الوطنية لتيسير التجارة إضفاء الطابع المهني على الطريقة التي تؤدي بها اللجنة دورها في تيسير إصلاحات تيسير التجارة وتنسيقها. ويتطلب هذا مزيجاً من مهارات إدارة المشاريع والأفرقة، والقدرة على الرصد، وآليات للإبلاغ. ولذلك استحدث الأونكتاد أداة إلكترونية لهذا الغرض، هي أداة تتبع إصلاحات تيسير التجارة. وحتى الآن، جرى تنفيذ أداة التتبع بنجاح في أكثر من 25 بلداً، مما ساعد على التنفيذ الناجح للإصلاحات بطريقة منسقة ومستدامة⁽⁴⁾.

23- وتتضمن المادة 2 من الاتفاق التزامات أخرى تتعلق بالتنسيق، مثل الحرص على انتظام المشاورات وإتاحة الفرصة للجهات صاحبة المصلحة للتعليق على التشريعات الجديدة أو المتغيرة. وتتناول المادة 8 كلاً من التنسيق الوطني والتنسيق مع البلدان المجاورة. ويمكن أن يؤدي انعدام التنسيق والمواءمة بين الوكالات الحدودية إلى حدوث ازدواجية في الإجراءات وعدم كفاءة في سلاسل التوريد، مع ما ينطوي عليه ذلك من تأخيرات وزيادة في التكاليف على الحدود.

24- وتضطلع اللجان الوطنية لتيسير التجارة، بوصفها هيئات التنسيق الوطنية الرئيسية لتيسير التجارة، بأدوار هامة كمنابر للمناقشة والتنسيق. غير أن هذا التنسيق لا يحدث في كثير من الأحيان إلا في العواصم ولا يوجد تنسيق أو حوار واضح مع السلطات الحدودية أو محطات التخليص، بحيث يغيب تنسيق الإجراءات والشكليات فيما يتعلق بالمتطلبات الإدارية وفي إطار أساليب العمل المتبعة على الحدود، فتتعدد عمليات التفتيش وإجراءات المراقبة، من بين عمليات أخرى. ويمكن أن يحد ذلك من أثر استراتيجيات تيسير التجارة عند نقاط الدخول الرئيسية، أي الحدود البرية والموانئ، مما يقلل من الفوائد التي يمكن أن تعود على التجارة الدولية.

25- وتوصي المادة 11 من الاتفاق بأن يعين الأعضاء جهة وطنية تُعنى بتنسيق المرور العابر. وهذه آلية تنسيق هامة أخرى فيما يتعلق بتيسير التجارة. وبالنسبة إلى ممرات النقل، يعد التنسيق أمراً بالغ الأهمية، وتؤدي لجان إدارة الممرات دوراً هاماً في تعزيز الأداء التشغيلي والإدارة وفي زيادة التنسيق والتعاون فيما بين الجهات صاحبة المصلحة. ويركز برنامج الأونكتاد لأداء الممرات الخاص بالبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على تعزيز الربط بشبكات النقل ويدعم تكامل الأسواق وسلاسل القيمة من خلال تنفيذ ممرات تتسم بالكفاءة⁽⁵⁾. وأعد الأونكتاد أيضاً دورات لبناء القدرات في مجال تنسيق المرور العابر⁽⁶⁾.

دال - الرقمنة

26- غيرت الرقمنة الطريقة التي يتم بها تخليص التجارة في السلع وتجهيزها من قبل الوكالات الحدودية والطريقة التي تتواصل بها وكالات الحدود مع قطاع الأعمال بشأن إجراءات التخليص. ويمكن أن تساعد الرقمنة في تقليل تكاليف التجارة وزيادة كفاءة وكالات القطاع العام، لأن إدارة التغيير في آليات العمل جزء لا يتجزأ من الرقمنة. غير أن هذا لم ينطبق في العديد من البلدان حتى الآن إلا على الجمارك، وذلك مثلاً من خلال تنفيذ التكنولوجيا الرقمية كجزء من النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا) التابع

(4) انظر <https://unctad.org/topic/transport-and-trade-logistics/trade-facilitation/reform-tracker>

(5) انظر <https://unctad.org/topic/transport-and-trade-logistics/infrastructure-and-services>

(6) انظر <https://unctad.org/topic/transport-and-trade-logistics/trade-facilitation/transit-coordinators>

للأونكتاد. ويساعد النظام الآلي للبيانات الجمركية، الذي ينفذ في أكثر من 100 اقتصاد في جميع أنحاء العالم، على زيادة كفاءة عمليات التخليص الجمركي في قطاع الأعمال التجارية. وفي الوقت نفسه، تظهر بيانات الأونكتاد أن تنفيذه يساعد على زيادة الكفاءة وتحصيل الإيرادات الوطنية عدة مرات⁽⁷⁾. والنظام الآلي للبيانات الجمركية مثال على نقل التكنولوجيا في مجال التشغيل الآلي للجمارك، حيث تقدّم للبلدان المستخدمة، استناداً إلى احتياجاتها، جميع العناصر اللازمة لتنفيذ نظام كامل لإدارة الجمارك. وكثيراً ما تكون الوكالات الحدودية الأخرى غير مرقمنة بالكامل، ومع ذلك فإن دورها لا يقل أهمية فيما يتعلق بعملية إصدار الشهادات والتخليص، بما في ذلك وكالات مثل وزارات الزراعة والصحة والتجارة ومكاتب المعايير، المسؤولة عن تقديم وتخليص مختلف الشهادات أو إقرارات التصدير. وفي العديد من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، لا تباشر هذه الإجراءات دائماً على الإنترنت، ولا تُستخدم الشهادات الرقمية في كثير من الأحيان.

27- وتقتضي المادة 4-10 من اتفاق تيسير التجارة من البلدان، حيثما أمكن، أن توجد حلولاً بإنشاء أنظمة النافذة الواحدة الإلكترونية، أي منصات إلكترونية وطنية لتبادل المعلومات اللازمة لتخليص عمليات الاستيراد والتصدير والمرور العابر، تكون متاحة للتجار وجميع السلطات العامة ذات الصلة. وتحل النافذة الإلكترونية الواحدة محل الإجراءات اليدوية، وفي معظم الحالات، تجعل استخدام الوثائق الورقية زائداً عن الحاجة، مما يقلل من الوقت والتكلفة لكل من قطاع الأعمال التجارية والوكالات العامة المشاركة في تخليص السلع، ويقلل من احتمال حدوث أخطاء وفساد. ويساعد الأونكتاد عدة بلدان في تنفيذ أنظمة النافذة الواحدة.

28- ويعني الاستخدام المتزايد لأنظمة الدفع الإلكترونية، وفقاً للمادة 7-2، أنه يجب على الوكالات الحدودية زيادة استخدام الأدوات الرقمية من أجل تزويد التجار والوسطاء الجمركيين بخدمة عامة مرقمنة بالكامل. غير أن عدم قابلية التشغيل البيئي وغياب الرقابة المنسقة، لضمان المدفوعات عبر الحدود على الصعيدين الوطني والإقليمي، يشكلان عقبتين رئيسيتين أمام تنفيذ هذا التدبير. وتجدر الإشارة إلى أن النظام الآلي للبيانات الجمركية ونظام النافذة الواحدة يدمجان وظيفة الدفع الإلكتروني.

29- وتعدّ قواعد الشفافية في اتفاقية تيسير التجارة مجالاً آخر يمكن أن يؤدي فيه استخدام الأدوات الرقمية إلى تيسير التجارة، من خلال تعزيز إمكانية الحصول على المعلومات. فعلى سبيل المثال، يُحدث استخدام بوابات الأونكتاد للمعلومات التجارية أثراً إيجابياً من حيث دراية التجار بالعناصر التي تحدد قراراتهم واستعدادهم لاتخاذ القرارات، وذلك بفضل درايتهم المسبقة بمتطلبات الوفاء بالالتزامات الإدارية. ويمكن أن تتضمن هذه البوابات أيضاً نقاط استفسار يمكن أن تُعين في تقديم مساعدة مخصصة للتجار. ويمكن أن تساعد نقاط الاستفسار عبر الإنترنت أيضاً على تعزيز التواصل مع التجار خارج العواصم. وحتى الآن، أنشأت نسبة 43,2 في المائة من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً نقاط استفسار وفقاً للمادة 1-3 من الاتفاق. وتشمل بوابات المعلومات التجارية وحدة لحساب الوفورات في التكاليف فيما يتعلق بالأعباء الإدارية التي تخفّف من خلال كل عملية تبسيط. ففي كينيا، على سبيل المثال، أدى تبسيط بعض إجراءات الاستيراد إلى خفض التكاليف بمقدار 34 دولاراً في المتوسط. ويجري تنفيذ منهجية وتكنولوجيا بوابة المعلومات التجارية في أكثر من 30 دولة حول العالم⁽⁸⁾.

30- وفي مجال المرور العابر، تتمثل إحدى العقبات الرئيسية التي تحول دون تبسيط المرور العابر وجعله أكثر كفاءة في انعدام التوصيل البيئي لتبادل بيانات المرور العابر بين البلدان. وفي هذا الصدد،

(7) انظر <https://asycuda.org/en/case-studies/>

(8) انظر <https://unctad.org/publication/roadmap-building-national-trade-information-portal>

ييسر النظام المترابط لإدارة السلع العابرة الذي ينفذ في بلدان غرب أفريقيا التبادل الإلكتروني لبيانات المرور العابر في الوقت الحقيقي بين السلطات الجمركية في مختلف البلدان، حيث يتاح نفس التصريح المتعلق بالمرور العابر للسلطات على جانبي الحدود، مما يلغي الحاجة إلى إعادة إدخال البيانات على الحدود، ويرافق تصريح العبور الذي يصدر عند المغادرة بضائع وتستخدمه الجمارك عند الوصول إلى الوجهة⁽⁹⁾. وهذا تبسيط هام لإجراءات المرور العابر يسهل تتبع السلع وزيادة الشفافية والتصدي للاحتيال وتقليل أوقات عبور السلع.

ثالثاً - القضايا الناشئة ذات الصلة بتيسير التجارة

31- يرتبط تيسير التجارة ارتباطاً وثيقاً بالعديد من الإجراءات الأخرى المتصلة بالمعاملات التجارية الدولية، مثل تيسير النقل. وفي هذا السياق، تزداد أهمية الصلة بين تيسير التجارة وعدد من القضايا الأخرى. ويسلط هذا الفصل الضوء على بعض هذه القضايا ويبين العلاقة بين القضايا المطروحة وتيسير التجارة. وسيكون من المهم بشكل متزايد أن تكون الجهات المعنية بتيسير التجارة على دراية بهذه الروابط وأن يتناول واضعو السياسات مجالات السياسة العامة المترابطة.

ألف - الاستدامة وتيسير التجارة الذكي مناخياً

32- هناك صلة قوية بين تيسير التجارة والعمل المناخي. فالعمل المناخي يشير إلى التدابير المتخذة للتخفيف من آثار تغير المناخ، مثل الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، والنهوض بالطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة الطاقة. وعندما يُستخدم تيسير التجارة بهدف تحقيق آثار إيجابية فيما يتصل بالمناخ، يشير الأونكتاد إلى ذلك على أنه تيسير التجارة الذكي مناخياً.

33- ويمكن أن يساهم تيسير التجارة في العمل المناخي بطرائق عدة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يشجع تيسير التجارة، من خلال المساعدة على تقليص الحواجز التجارية وتحسين اللوجستيات، على اعتماد ممارسات مستدامة في التجارة، مثل التشغيل الآلي للإجراءات التجارية وجعلها أكثر كفاءة، مما يقلل من الوقت المستغرق والورق المستخدم في عمليات التخليص؛ وزيادة استخدام أنواع وقود أنظف ووسائل نقل أكثر كفاءة. وبالإضافة إلى ذلك، فمن خلال تعزيز التجارة عبر الحدود في السلع والخدمات الصديقة للبيئة، يمكن أن يساعد تيسير التجارة في دعم نمو الصناعات والتكنولوجيات الخضراء.

34- وفي الوقت نفسه، يمكن أن يؤثر العمل المناخي على تيسير التجارة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤثر التدابير الرامية إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، مثل تسعير الكربون، على تكلفة التجارة والنقل، وقد تتطلب إدخال تعديلات على السياسات والإجراءات المتصلة بتيسير التجارة، وقد تضع حواجز جديدة أمام التجارة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تعطل المخاطر المرتبطة بالمناخ، مثل الكوارث الطبيعية والظواهر الجوية القصوى، التدفقات التجارية وسلاسل التوريد، مما يبرز الحاجة إلى أنظمة مرنة وقابلة للتكيف لتيسير التجارة.

35- ويركز التحليل الوارد في تقرير التجارة والاستثمار في آسيا والمحيط الهادئ لعام 2021 حول تأثير الإجراءات التجارية والأنشطة المتعلقة بالنقل على البيئة وتغير المناخ، على الكيفية التي يمكن بها أن يساعد النهوض برقمنة التجارة وتعزيز النقل المستدام والسلس على الحد من أثر العوامل الخارجية

(9) يُعرف باسمه المختصر بالفرنسية SIGMAT. انظر <https://unctad.org/publication/sigmat-system-asyCUDA-journey-west-africa>.

البيئية ودعم التنمية المستدامة. ويتضمن التقرير أمثلة على أثر العمليات الجمركية الآلية على تقليل وقت الإجراءات التجارية وتكلفتها وعلاقة ذلك بتخفيض الإجراءات الورقية وانبعاثات الوقود، عن طريق تقليل عدد الرحلات المطلوبة إلى الوكالات الحدودية لإتمام كل إجراء. وقد حسبت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أثر هذه التخفيضات من حيث انبعاثات غازات الدفيئة، فإذا كانت الصفحة المطبوعة الواحدة تساوي 54,7 جراماً من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ففي فانواتو، على سبيل المثال، سمح استخدام نظام النافذة الإلكترونية الوحيدة بتقليل الانبعاثات بمقدار 5 827 كجم من خلال القضاء على استخدام الورق في إجراءات من الإجراءات التجارية⁽¹⁰⁾.

باء - التجارة الإلكترونية

36- يتصل كل من تيسير التجارة والتجارة الإلكترونية الدولية بحركة السلع عبر الحدود ولهما تأثير كبير على نمو التجارة الدولية. ويمكن أن تساعد تدابير تيسير التجارة، مثل تبسيط الإجراءات الجمركية وأتمنتها، واستخدام الوثائق الرقمية، وإنشاء نوافذ وحيدة، على تبسيط المعاملات عبر الحدود وتقليل الوقت والتكلفة المرتبطتين بالتجارة الدولية. وهذا بدوره يمكن أن يساعد في تيسير التجارة الإلكترونية لأنه يسهل عمليات استيراد وتصدير السلع والخدمات التي تقوم بها الشركات التجارية.

37- وتعتمد التجارة الإلكترونية بشكل كبير على الخدمات اللوجستية وإدارة سلسلة التوريد بكفاءة وفعالية من حيث التكلفة. ويشمل ذلك القدرة على نقل السلع بسرعة وموثوقية عبر الحدود، وإدارة المتطلبات الجمركية والتنظيمية، وتقديم خدمات فعالة للعملاء. ويمكن أن تساعد تدابير تيسير التجارة على تحسين كفاءة وموثوقية هذه اللوجستيات وعمليات سلسلة التوريد، مما يجعل انخراط الأعمال التجارية في التجارة الإلكترونية عبر الحدود أسهل وأكثر فعالية من حيث التكلفة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أيضاً أن تشكل منصات التجارة الإلكترونية والأسواق الإلكترونية أدوات هامة في تعزيز تيسير التجارة، حيث يمكن أن توفر هذه المنصات إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة باللوائح التجارية، وتيسر إجراءات التخليص الجمركي، وتوفر منتدى يتيح للشركات التواصل مع العملاء والموردين عبر الحدود.

38- وقد أبرز الأونكتاد الصلات بين تيسير التجارة والتجارة الإلكترونية في مناسبات مختلفة وفي عدة منشورات⁽¹¹⁾. وترتبط مسألة قواعد الصغائر بالنسبة إلى التجارة الإلكترونية ارتباطاً وثيقاً بتيسير التجارة وتخليص السلع، ولا سيما في تحديد عتبات دنيا وطنية لقيمة التخليص الجمركي لاستيراد الشحنات الصغيرة.

جيم - تقنية الكتل المتسلسلة

39- تعرضت سلاسل التوريد العالمية مؤخراً لضغوط، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار ونقص الضروريات اليومية في جميع أنحاء العالم. ويشكل تيسير التجارة عنصراً حاسماً في إطار التجارة العالمية، وهو مطلوب لضمان وصول السلع والخدمات الأساسية إلى الجهات المستهدفة في الوقت المناسب وبتكاليف يقدر المستهلك على تحملها. لذلك فإن مكاسب الكفاءة في سلاسل القيمة العالمية التي يمكن أن تدفعها الرقمنة والأتمتة باستخدام التقنيات الناشئة مثل تقنية الكتل المتسلسلة هي موضع ترحيب خاص.

(10) انظر <https://www.unescap.org/kp/APTIR2021>.

(11) انظر <https://unctad.org/publication/digital-trade-opportunities-and-actions-developing-countries>.

40- ويمكن استخدام تقنية الكتل المتسلسلة لتعزيز تيسير التجارة من خلال توفير منصة آمنة وشفافة لمختلف المعاملات المتعلقة بالتجارة. ويمكن أن يوفر استخدام هذه التقنية منصة آمنة غير قابلة للتغيير وعصية على التلاعب لتبادل الوثائق، مثل سندات الشحن والفواتير وشهادات المنشأ. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تساعد تقنية الكتل المتسلسلة على أتمتة العديد من العمليات المتعلقة بالتجارة، مما يقلل من الحاجة إلى الوسطاء ويزيد من سرعة المعاملات وكفاءتها. كما يمكن أن توفر سجلاً آمناً وغير قابل للتغيير لجميع المعاملات، مما يمكن الأطراف من تتبع حركة السلع والتأكد من امتثال اللوائح.

41- وتواجه الحكومات تحديات سياساتية وتنظيمية جديدة، ليس فقط في ضمان الامتثال ولكن أيضاً في إدارة القضايا الناشئة عن الإرباك الرقمي. وفي هذا الصدد، ينطوي استخدام الأدوات الرقمية مثل تقنية الكتل المتسلسلة على فرص وتحديات. وقد يساعد استخدام هذه الأدوات الحكومات في التعامل مع التحديات التنظيمية الناشئة والملحة، ومع ذلك تبقى أسئلة مطروحة فيما يتعلق بحفظ البيانات الرقمية وتخزينها في ظل توفر شروط السلامة الكاملة بطريقة تكفل استعادة الجميع من المزايا وعناصر الرخاء المشترك التي تنتجها التجارة الرقمية في جميع أنحاء العالم.

دال - سندات الشحن الإلكترونية

42- من المتوقع أن يؤدي استخدام المستندات التجارية الإلكترونية، بما في ذلك سندات الشحن الإلكترونية في صناعة النقل البحري، إلى تسريع المعاملات؛ وخفض تكاليف النقل؛ وتحسين التمويل والاحتفاظ بالبضائع وتجهيز الوثائق؛ وتقليل مخاطر الاحتيال نتيجة التوثيق الرقمي. وفي الوقت نفسه، ومع تزايد الاعتماد على التفاعلات الإلكترونية، سيتعين على الجهات صاحبة المصلحة إدارة أي مخاطر سيبرانية مرتبطة بهذه التفاعلات وتعزيز الأمن في استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

43- وقد سلط الضوء على فوائد استخدام المعادلات الإلكترونية للمستندات الورقية التقليدية، بما في ذلك سندات الشحن، خلال الجائحة، عندما واجه التجار عبر الولايات القضائية حالات تأخير شديدة ناجمة عن صعوبات في استخدام المستندات الورقية⁽¹²⁾. ولمعالجة مسألة الوثائق المتأخرة وتجنب الحوادث والحلول المكلفة للمنازعات القانونية ذات الصلة، يلزم إزالة العقبات القانونية والتنظيمية المتبقية التي تحول دون استخدام المستندات الإلكترونية في التجارة الدولية.

44- وقد بدأ العمل تحت رعاية الفريق العامل السادس التابع للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي على إعداد صك قانوني جديد بشأن مستندات النقل المتعدد الوسائط القابلة للتداول، يهدف إلى تلبية الاحتياجات المتزايدة للتمويل في التجارة الدولية عن طريق الاعتراف القانوني بتلك المستندات والسجلات الإلكترونية باعتبارها سندات شحن، على غرار سندات الشحن البحرية القابلة للتداول⁽¹³⁾. وفي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أعدت اللجنة القانونية تقريراً عن مستندات التجارة الإلكترونية، وذلك لمعالجة هذه المسألة، تمشياً مع بعض الولايات القضائية التي صدرت فيها بالفعل قوانين مماثلة (مثل قانون المعاملات الإلكترونية (المعدل) في سنغافورة لعام 2021)، استناداً إلى القانون النموذجي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، وتضمن

(12) انظر <https://unctad.org/publication/covid-19-and-international-sale-goods-contractual-devices>

و <https://unctad.org/publication/contracts-carriage-goods-sea-and-commercial-risk-allocation>

و <https://unctad.org/meeting/training-course-implications-covid-19-multimodal-transport>

[pandemic-commercial-contracts-2](https://unctad.org/publication/pandemic-commercial-contracts-2)

(13) انظر https://uncitral.un.org/en/working_groups/6/negotiablemultimodaltransportdocuments

التقرير توصيات بإجراء إصلاحات تشريعية ومشروع قانون يهدف إلى ضمان إمكانية امتلاك مستندات التجارة الإلكترونية ومساواتها بالمستندات التقليدية من حيث المركز القانوني والوظيفة⁽¹⁴⁾.

45- وتتعاون الرابطة الصناعية في وضع واعتماد المعايير ذات الصلة لتيسير استخدام سندات الشحن الإلكترونية. فقد أعلنت رابطة النقل البحري بالحاويات باستخدام الأدوات الرقمية (Digital Container Shipping Association) أن أعضاءها التسعة من شركات النقل البحري قد التزموا بإصدار 100 في المائة من سندات الشحن رقمياً بحلول عام 2030⁽¹⁵⁾. ويمكن أن يؤدي التحول إلى استخدام سندات الشحن الإلكترونية إلى توفير 6,5 مليارات من الدولارات من حيث التكاليف المباشرة للجهات صاحبة المصلحة، وإلى تحقيق نمو سنوي في قيمة التجارة العالمية بنحو 30-40 مليار دولار، كما يمكن أن يسهم في إحداث تغيير حقيقي في تجربة العملاء وأن يساعد على تحسين الاستدامة⁽¹⁶⁾. وفي عام 2022، شكل المجلس البحري البلطقي والدولي، ورابطة النقل البحري بالحاويات باستخدام الأدوات الرقمية، وغرفة التجارة الدولية، والاتحاد الدولي لرابطة وكلاء الشحن، وجمعية الاتصالات المالية بين المصارف على مستوى العالم، تحالف التجارة الدولية المستقبلي بهدف توحيد رقمنة التجارة الدولية.

رابعاً - الخلاصة وسبل المضي قدماً

46- على الرغم من الجهود المبذولة للنهوض بإصلاحات تيسير التجارة، لا يزال هناك عدد من الثغرات في تنفيذ التدابير على الصعيد العالمي. وتفتقر العديد من البلدان إلى القدرة المؤسسية اللازمة لتنفيذ التدابير بفعالية، ولا تملك الموارد الكافية من حيث ملاك الموظفين والتمويل والتدريب. وهذا يؤدي إلى ضعف التنسيق، وبطء معدل اعتماد التكنولوجيات الجديدة، وضعف إنفاذ القواعد والأنظمة التجارية. وهناك حاجة إلى الخبرة التقنية على أرض الواقع من أجل تنفيذ تدابير تيسير التجارة، بما في ذلك القدرة على استخدام التكنولوجيا، والمعرفة بقواعد التجارة الدولية، والإلمام بأدوات وممارسات تيسير التجارة.

47- ولا تزال الأعمال التجارية وفرادى التجار يفتقرون إلى إمكانية الحصول على المعلومات المتعلقة بتدابير تيسير التجارة، ولذلك يصعب عليهم الامتثال للأنظمة والشروط المتعلقة بالتجارة. وهذا يؤدي إلى حالات تأخير وزيادة التكاليف ويحد من القدرة التنافسية. ومشاركة القطاع الخاص ضرورية في تنفيذ التدابير، ولكن القطاع الخاص في العديد من البلدان لا يشارك مشاركة كافية في وضع السياسات وتنفيذها.

48- وفي البلدان حيث تطبق تدابير تيسير التجارة، قد تكون هناك أوجه عدم اتساق في تنفيذ التدابير، بما في ذلك الاختلافات في تفسير وإنفاذ القواعد والأنظمة التجارية، الأمر الذي قد يخلق حالة من عدم اليقين بالنسبة إلى التجار ويسبب حالات تأخير وتكاليف إضافية.

(14) انظر <https://sso.agc.gov.sg/Acts-Supp/5-2021/Published/20210312?DocDate=20210312>

و https://uncitral.un.org/en/texts/e-commerce/modellaw/electronic_transferable_records

و <https://www.lawcom.gov.uk/project/electronic-trade-documents/>

و <https://bills.parliament.uk/bills/3344>.

(15) انظر <https://dcsa.org/100-percent-eb/>

(16) انظر [https://www.mckinsey.com/industries/travel-logistics-and-infrastructure/our-insights/the-](https://www.mckinsey.com/industries/travel-logistics-and-infrastructure/our-insights/the-multi-billion-dollar-paper-jam-unlocking-trade-by-digitalizing-documentation)

[.multi-billion-dollar-paper-jam-unlocking-trade-by-digitalizing-documentation](https://www.mckinsey.com/industries/travel-logistics-and-infrastructure/our-insights/the-multi-billion-dollar-paper-jam-unlocking-trade-by-digitalizing-documentation)

49- وبالإضافة إلى ذلك، هناك نقص في التنسيق على الصعيد الوطني وبين البلدان. فتدابير تيسير التجارة تتطلب تنسيقاً مستمراً على الصعيدين الوطني وعبر الحدود لكي تكون فعالة. غير أن العديد من البلدان تقتصر على الآليات اللازمة لهذا التنسيق، أو التنسيق الإقليمي، مما يؤدي إلى تدفقات تجارية غير فعالة وزيادة في التكاليف.

50- ورقمنة إجراءات تيسير التجارة الوطنية، مثل استخدام النوافذ الوحيدة، وبناء شبكات الترابط وقابلية التشغيل البيئي بين البلدان، هي بعض المجالات الرئيسية التي تواجه فيها العديد من البلدان تحديات يتعين التصدي لها.

51- وإزاء هذه الخلفية، فإن التحديات التي تواجهها البلدان، ولا سيما البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، في تنفيذ إصلاحات تيسير التجارة، مقترنة بالاضطرابات الأخيرة في سلاسل التوريد وسلاسل القيمة الدولية، تؤكد الحاجة إلى مساعدة البلدان وضمان نجاحها في تنفيذ خططها بشأن تيسير التجارة وقدرتها على التعجيل بتنفيذها، بهدف خفض تكاليف المعاملات التجارية وتعزيز التنمية الاقتصادية.

52- والخبراء في الدورة العاشرة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة مدعوون إلى تحديد مجالات العمل ذات الأولوية للمساعدة في التنفيذ الفعال والمستدام لإصلاحات تيسير التجارة، بما في ذلك في سياق تزايد الشواغل المتصلة بتغير المناخ. وقد يرغب الخبراء في النظر في جملة أمور من بينها القضايا التالية:

(أ) التحديات الرئيسية أمام التعجيل بتنفيذ تيسير التجارة في البلدان النامية والاقتصادات الضعيفة، بما فيها أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ب) الروابط بين تيسير التجارة والعمل المناخي، بما في ذلك التدابير المتخذة للتخفيف من آثار تغير المناخ، من قبيل الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، والنهوض بالطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة الطاقة؛

(ج) الثغرات التي تحتاج إلى معالجة فيما يتصل بأنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات المقدمة إلى البلدان في مجال تيسير التجارة، ولا سيما الاحتياجات من المساعدة الإضافية التي يمكن أن يقدمها الأونكتاد؛

(د) المجالات ذات الأولوية فيما يتصل بتنسيق تيسير التجارة والرقمنة، حيث تبرز الحاجة إلى تعزيز المساعدة المقدمة من مجتمع المانحين، بالنظر إلى التحديات الأخيرة المعترضة في جانب العرض؛

(هـ) القضايا الناشئة في مجال تيسير التجارة التي يتعين مواصلة معالجتها من طريق بناء القدرات وتدريب واضعي السياسات ومن خلال إجراء حوار إضافي بشأن السياسات.